النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مصفاة «الأحمدي» تستعد لتنفيذ صيانة كبرى لوحدة تقطير الخام

علمت«الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن مصفاة ميناء الأحمدي التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية تجهز حاليا أعمال تنفيذ صيانة كبرى لوحدة لتقطير الخام ستستغرق نحو الشهر ابتداء من سبتمبر 2014.
وذكرت أن المصفاة تنسق حاليا مع مقاولي الصيانة لجلب عمالة ماهرة ومتخصصة لتنفيذ الصيانة المجدولة والتي ستكون الأكبر خلال العام المقبل للمصفاة، مشيرة إلى ان المصفاة قررت إغلاق 3 وحدات مساندة لوحدة النفط الخام رقم 3 في المصفاة في ذلك التوقيت.
وبينت أن الطاقة التكريرية للوحدة تقدر بحوالي 120 ألف برميل يوميا، فيما تبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة مكتملة 466 ألف برميل يوميا.

تأهيل 6 شركات عالمية متخصصة.. وطرح مناقصات المشروع في غضون شهر

العيدان لـ «الأنباء»: «نفط الكويت» تنفّذ مسحاً زلزالياً متطوراً لجون ومدينة الكويت بقيمة 300 مليون دولار

كشف مدير عمليات الاستكشاف في شركة نفط الكويت أحمد العيدان في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الشركة تستعد لطرح مشروع المسح الزلزالي المتطور لجون الكويت مع المدينة خلال شهر من الآن، مشيرا إلى أن الشركة أهلت 6 شركات عالمية متخصصة في عمليات المسح البحري وشوارع المدينة، موضحا أن هذا المسح سيكون الأكثر تعقيدا في العالم، حيث تتداخل مصادر الطاقة المستخدمة بين البحري والبري، كما تتنوع أنواع اللواقط والكابلات المستخدمة وخاصة في المناطق المأهولة بالسكان.

وقال العيدان ان الميزانية الموضوعة لعمليات المسح لمدينة الكويت والجون ستكون في حدود 200 إلى 300 مليون دولار، مؤكدا على أن جون الكويت به احتمالات كبيرة لوجود كميات تجارية من النفط والغاز، وقديما كان يوجد حقل في مدينة الكويت ومكمن، ولكنه مع تطور الزمن لم يستغل من قبل الشركة.

وأشار العيدان إلى أن الشركة قامت سابقا بطرح مشروع مسح الجون مع المدينة على المقاولين، ولكن المشروع جاء سعره أعلى من المتوقع، لاسيما ان به عددا من الخيارات في عمليات المسح التي بدورها تأخذ عدة طرق، ففضلنا إعادة تأهيل الشركات والاستعداد لطرحه من جديد.

وعن سبب عمل المسوحات في جون الكويت قال العيدان ان هذه البقعة يعتقد أن فيها نفطا وغازا وكذلك حقل المدينة الذي تم استكشافه في السابق، وذلك على مستوى طبقات العصر الطباشيري، مؤكدا أن جميع هذه الاستكشافات ستكون ضمن احتياطي النفط والغاز للكويت.

وبيّن العيدان أن دورنا في نفط الكويت أن نقوم بزيادة الاحتياطات من خلال المسوحات المتطورة، وتوجد طرق وإستراتيجيات عديدة للحفر في مدينة الكويت مثل الحفر الأفقي، وهذا الأمر والقرار النهائي متروك للسلطة التنفيذية، وواجبنا أن نوجد الحقول النفطية ونضع إستراتيجية الإنتاج من تلك الحقول والقرار يكون بيد الدولة.

وذكر أن الشركة طورت تكنولوجيا المسوحات الزلزالية بالتعاون مع الشركات العالمية والتي أدت إلى تطوير واحدة من التكنولوجيات تسمى «اللواقط الأحادية الرقمية»، مشيرا إلى ان هذه التكنولوجيا تعطي صورا أكثر دقة وتفصيلا للمكامن وتعتبر «نفط الكويت» القدوة والنموذج على مستوى العالم لاستخدام مثل هذه التقنية، وقد بدأت الشركات العالمية ودول الخليج مؤخرا في استخدام هذه التقنية، مما أهل الشركة لان تكون متقدمة خطوة الى الأمام عن الآخرين.

وأشار العيدان الى ان نفط الكويت لديها حاليا مسحان الأول هو مسح البحر المفتوح والثاني هو مسح جون الكويت مع مدينة الكويت، مبينا أن مسح البحر ابتدأ الآن وأعلن عنه قبل شهر مع شركة جي تي سي فيرتاس الفرنسية وهي من الشركات العالمية المتخصصة في عمليات المسح الزلزالي المتقدم وهو متطور وله كثافة عالية في طريقة المسح بحيث ان الكويت لاتزال في المراحل البدائية للاستكشاف ولا ينبغي أن نصرف أموالا ضخمة على تلك المشاريع.

وتوقع العيدان ان تنتهي الشركة الفرنسية في غضون 4 إلى 5 أشهر من المسح البحري البالغ مساحته 7 آلاف كيلومتر مربع وهو يشمل الشواطئ والجون من نهاية الجون إلى البحر كله، مبينا أن الشركة لديها دراسات جيولوجية ومنطقية للبحر ولدينا احتمالات لوجود تركيبات جيولوجية وهي تحتاج إلى دراسات أكبر نظرا لاحتوائها على نفط وغاز.

وذكر أن المسوحات الزلزالية في البحر تعتبر بالغة التعقيد واتخذت الشركة جميع الموافقات المتعلقة بالمشروع من إدارة الجمارك والموانئ ووزارتي النفط والخارجية، مبينا أن المسوحات الزلزالية ستمكن شركة نفط الكويت من تحسين إمكانية وضع الخرائط للبنية التحتية لمكامن النفط في كل من جون الكويت ومنطقة الساحل المحيط بمنطقة الجون، موضحة أنه سيتم عمل خرائط لطبقات الأرض تحت البحر بهدف البحث عن الغاز الطبيعي والنفط الخفيف.

وبيّن أن نفط الكويت أجرت مسحا بحريا في عام 1982 وكانت نتائج هذه المسوحات متواضعة للغاية لاسيما ان الأجهزة المستخدمة في هذه المسوحات كانت تكنولوجياتها بسيطة في ذلك الوقت.

وشدد على أن مهمة المجموعة هي الاستكشاف الآمن للموارد الهيدروكربونية في الكويت لتعظيم احتياطيات النفط والغاز بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

أحمد العيدان (متين غوزال)

منطقة جون الكويت بها احتمالات كبيرة لوجود كميات تجارية من النفط والغاز

مقال نفطي

حمد التركيت
h.mahtat@yahoo.com ـ @hmahtat

قراءة في شؤون الطاقة والاقتصاد

مشروع الأوليفينات «الثالث» و«الرابع»

في لقاء مع جريدة «الأنباء» يوم الأحد 2013/12/1، أفاد ناصر العنزي مدير التخطيط الشامل بشركة الكيماويات البترولية بمعلومات مهمة حول المشروع القادم المصاحب لإنشاء المصفاة الجديدة حيث أفاد بأنه سيوفر مئات الملايين من الدنانير، وهي خطوة مباركة على المسار الصحيح الذي تقوم به كثير من الدول التي تربط مشاريع البتروكيماويات بالمصافي للاستفادة من القيمة المضافة لمنتجات المصفاة المصاحبة عند تكرير النفط، الا ان التوجه الى اعتماد مشروع العطريات الثاني قد يواجه صعوبات في تسويق المشروع، سواء على المساهمين أو الشركاء الجدد، حيث ان اقتصاديات مشروع العطريات الاول عانت ولاتزال تعاني الكثير، حيث تقلبات السوق وتفاوت الطلب على العطريات مما يجعل مستقبل نجاحها غير مضمون والمضي به مجازفة، بعكس لو تم توجيه النافتا المنتجة من المصفاة لإنتاج الاثيلين ومشتقاته وهي تكنولوجيا ليست بالجديدة (Naphta To Ollefin) حيث لاتزال مشتقات الاثيلين في وضع جيد وذات ربحية مستمرة، خصوصا مع قلة العرض في سوق البتروكيماويات وزيادة طردية على الطلب في المستقبل نتيجة ندرة اللقيم في الدول المنتجة حاليا. ان شركة الكيماويات لديها فرصة كبيرة لإعادة النظر في مشروع العطريات الثاني.

ولعله من المناسب الاشارة الى أن الأجدى اقتصاديا التركيز على إنتاج مادة الاثيلين اوكسايد ومشتقاته EOD، حيث انها المنتجات الوحيدة التي تستهلك كميات من الاثيلين اقل من غيرها، وان العرض والطلب عليها مستمر، بل ان الرؤية المستقبلية تشير الى نقص شديد في المعروض وزيادة في الطلب، وهناك ميزة اخرى تتمتع بها شركة الكيماويات، حيث لديها خبرة إنتاجية وتسويقية قائمة وناجحة متمثلة في شركتها التي تملك فيها 50٪ Meglobal والتي تعتبر الشركة الثانية في العالم من حيث الانتاج والتسويق عند النظر الى الكميات التي تقوم بإنتاجها وتسويقها ناهيك عن الخبرات الشبابية التي تعمل بكل نجاح في نفس المجال في شركة «ايكويت» وكلنا أمل أن تعيد النظر في المشروع ودراسة المقترح لخدمة الكويت مستقبلا.

أما مشروع الاوليفينات المفروض طرحه «الرابع»، فهو التحدي الآخر أمام «الكيماويات» فيما لو أرادت المضي في تطويره، فقد ذكر العنزي انه نظرا لارتفاع سعر اللقيم في مصانع الأسمدة وارتفاع عدد العمالة فإن الاستثمار في الاوليفينات افضل من الاستمرار في انتاج الأسمدة مع الاشارة الى امكانية طرح مصانع الأسمدة للخصخصة، إلا ان التكنولوجيا الحديثة أفرزت تحويل الامونيا الى الميثانول ومن ثم تحويل الاخير الى الاوليفينات، MTO وهي تكنولوجيا ناجحة بشكل متسع ولكن تستطيع الكويت المبادرة بدراستها وتطبيقها ومن ثم عرض هذا المشروع عند طرح مصانع الأسمدة على المستثمرين للخصخصة مستقبلا. بالفعل، سيكون في حينه في الكويت مشروع رابع للاوليفينات مما يضمن استمرار الكويت كبلد حيوي منتج للبتروكيماويات. إن الحرص على مصلحة الوطن هو الدافع نحو طرح هذه الأفكار على الاخوة المهتمين مع ثقتنا بحرصهم الشديد على السعي للأفضل. إن أبناء الوطن بحاجة الى إيجاد فرص عمل تكفل لهم العمل مستقبلا في مجال البتروكيماويات.

دول الخليج مطالبة بخفض الإنتاج خلال 2014.. تخمة في المعروض وانخفاض متوقع للأسعار

«أوبيك» في مأزق.. إيران والعراق تغرقان سوق النفط

أظهر اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» نهاية الأسبوع الماضي شرخا كبيرا في العلاقة بين الدول الأعضاء، وذلك في ظل تنامي إنتاج النفط من الولايات المتحدة وسعي بعض الدول الأعضاء كالعراق وإيران لبلوغ طاقة الإنتاج الكاملة بعد أن خضعت لعقوبات وعانت من حروب لسنوات.

والأوبيك التي تهيمن على نسبة كبيرة من سوق النفط العالمية، تنتج ما يزيد على برميل من كل ثلاثة براميل تحرق في العالم. لكن قدرتها على تحريك الأسعار بنحو كبير قد أعيقت مؤخرا بزيادة الخام من غير بلدان الاوبيك، ومن بينها طفرة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة من النفط الصخري.

وانعكس قرار أوبيك بتمديد العمل بسقف الإنتاج البالغ 30 مليون برميل يوميا في النصف الأول من العام المقبل سلبا على الدول التي رفعت إنتاجها سابقا لتعويض إنتاج بعض الدول مثل ليبيا وإيران، غير أن العراق وإيران ثاني وثالث أكبر منتجين في أوبيك أوضحا أنهما لن يشاركا في أي خفض جماعي للإنتاج إذا ما ظهرت حاجة لذلك العام المقبل.

وبذلك يقع على عاتق المنتجين الرئيسيين في الخليج كالسعودية والكويت والإمارات مسؤولية خفض الإنتاج خلال العام المقبل لكي لا يحدث تخمة في المعروض النفطي العالمي بحوالي 300 ألف برميل يوميا، مع احتمال أن تصل الإمدادات العالمية في المدى القصير إلى مستوى تتدنى فيه الأسعار إلى ما دون الـ 100 دولار للبرميل.

خبراء نفطيون قالوا لـ «الأنباء» ان إيران لن تستطيع زيادة إنتاجها النفطي الحالي البالغ 2,7 مليون برميل إلى سقف 3,5 ملايين برميل يوميا إلا في غضون 6 أشهر ولن تستطيع رفع الإنتاج إلى 4 ملايين برميل، وذلك لدخولها ذروة الإنتاج النفطي في عام 1975، كما أن الحظر الاقتصادي الذي استمر لعامين وجه ضربة موجعة للمنشآت النفطية مما يجعل زيادة الإنتاج إلى المستويات التي تأملها إيران صعبا للغاية.

وحول تصريح وزير النفط الإيراني بأن بلاده سترفع الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا حتى وإن نزل سعر الخام إلى 20 دولارا للبرميل، قالت ان إيران بتصريحاتها المستمرة تريد إجراء مناورة سياسية للمساومة على أمور سياسية قد تستفيد بها في المستقبل من الدول الصناعية الكبرى لتحقيق مكاسب في ملف سورية وإيران.

وذكر احد المسؤولين النفطيين في وزارة النفط أن إيران والعراق يعملان على جعل سوق النفط غير مستقر بينما إستراتيجية دول الخليج تتمحور في جعل سوق النفط العالمي مستقرا من حيث العرض والطلب، مشيرا إلى أميركا لا تستطيع أن تضحي بانخفاض أسعار النفط سيحدث عجز تجاري وكساد.

وفي ظل المستجدات العالمية لإنتاج واستهلاك النفط، فيما يلي أبرز الدول إنتاجا واستهلاكا على مستوى العالم.

تصدرت السعودية إنتاج النفط الخام دوليا وتحتل المرتبة الأولى، إذ بلغ متوسط إنتاجها اليومي حسب آخر إحصائية لـ «أوبيك» 9,8 ملايين برميل يوميا، انخفاضا من مستوى 10 ملايين برميل، وقلصت السعودية إنتاجها لاستقرار الأسواق بعد زيادة إنتاج إيران والعراق وليبيا بالإضافة إلى تراجع طلبها للخام لتغذية محطات الطاقة المحلية.

تعتزم العراق زيادة إنتاجها من النفط بأكثر من مليون برميل يوميا ليتجاوز أربعة ملايين برميل يوميا في العام المقبل، في أكبر زيادة منذ نحو عشر سنوات وعن المستوى الحالي البالغ 2,8 مليون برميل، غير أن خبراء الصناعة يقولون إن من المستبعد على ما يبدو بلوغ هدف إنتاج أربعة ملايين برميل يوميا العام المقبل.

تعتزم إيران استعادة كامل قدرتها الإنتاجية النفطية بمجرد رفع كل العقوبات المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، حيث أدت العقوبات إلى تراجع صادراتها من الخام من 3,6 ملايين برميل في اليوم في 2011 إلى حوالي 2,6 مليون برميل. علما أن الاتفاق المبرم بين إيران والدول الكبرى لا يرفع العقوبات، بل يحدها بحوالي مليون برميل في اليوم.

شهد إنتاج الكويت ارتفاعا على مدار العامين الماضيين ليبلغ 2,8 مليون برميل ارتفاعا من 2,5 مليون في 2011، حيث التزمت الكويت بضخ كميات إضافية من إنتاجها من النفط مساهمة منها في تعويض النقص في السوق بسبب تقلص إنتاج ليبيا وإيران. وتهدف الكويت إلى زيادة إنتاجها النفطي لتبلغ مستوى 4 ملايين برميل يوما في 2020.

تراجع إنتاج ليبيا منذ الصيف بسبب إضرابات وتظاهرات في مواقع الإنتاج والتصدير وسط القتال الجاري بين مقاتلين إسلاميين والجيش، فهبط إلى حوالي 473 ألف برميل في اليوم مقارنة مع إنتاجها المعتاد البالغ 1,5 مليون، وهي اليوم تعود للسوق بقوة.

تعتبر روسيا من كبرى الدول إنتاجا للنفط وصعدت مستويات الإنتاج إلى أرقام قياسية في فترة ما بعد الحقبة السوفيتية، وكما هو معروف فإن روسيا ليست عضوا في «أوبيك»، ويبلغ إنتاجها النفطي 10,5 ملايين برميل يوميا.

لقد أدمنت أميركا النفط، فهي لن تستطيع أن تعيش من دونه، وذلك على رغم أن عدد سكانها أقل من ربع سكان الصين أو الهند، إلا أنها تعد أكبر مستهلك للنفط والغاز الطبيعي في العالم، فهي تستهلك يوميا نحو 19 مليون برميل من النفط الخام.

تعتبر الصين اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط بما يقارب 10,6 ملايين برميل من النفط في اليوم، ويتوقع أن تصبح الصين أكبر مستهلك للنفط، وأظهرت الأرقام أن استهلاك المنتجات النفطية في الصين زاد عن إنتاجها بمقدار 6,3 ملايين برميل يوميا.

بلغ استهلاك الهند من النفط الخام يوميا 3,5 ملايين برميل يوميا وهي تمثل زيادة مقدارها 100 ألف برميل يوميا، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الهند لتتجاوز 8٪.

تراجع إجمالي واردات اليابان من النفط الخام للمرة الأولى منذ شهرين بنسبة 2,9٪، ليصل إلى 3,19 ملايين برميل يوميا، وشكلت الشحنات من الشرق الأوسط نسبة 82,7٪ من وارداتها، ويعتبر استهلاك اليابان متحفظا نظرا لتوسعها في استخدام الطاقة النووية.